وآخرها، ازدياد الهيمنة الاميركية في المنطقة بصورة عامة نتيجة دبلوماسية كيسنجر، الرجل الذي تمكن من تحقيق هدف ابعاد السوفيات، الى أقصى الدرجات، من المنافسة الثنائية الجادة في المنطقة.

اعادة تأكيد الحضور

لقد تكرّست هذه الاتجاهات، في خلال العام ١٩٧٦، حتى بات من الممكن وصف هذه السنة بسنة التدهور الشامل في النفوذ السوفياتي في العالم العربي. وبالطبع، فان من أهم ملامح هذا التدهور، خلال السنة المعنية، حدثان بارزان: الغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، في آذار (مارس)، من قبل القيادة المصرية، والتي وقّعت بين الطرفين في العام ١٩٧١؛ والمجابهة العسكرية في لبنان بين حليفي موسكو: سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، تلك المجابهة التي امتدت من حزيران (يونيو) وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦[٥٨].

وبالفعل، فقد طغى الغاء مصر لمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، بعد أقل من خمس سنوات من ابرامها، على ما عداه من التطورات الاخرى في العلاقات السوفياتية ـ العربية. وقد تمّ هذا الالغاء في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٦، بعد ان شنّ السادات، هجوماً عنيفاً على الاتحاد السوفياتي في خطاب له في اليوم السابق في حضور مجلس الشعب المصري. وأتى هذا الخطاب على ذكر قضايا عدّة، من بينها، مثلاً، ان ٩٩ بالمئة من الاوراق في المنطقة في يد الولايات المتحدة الاميركية، مهما يكن رأي موسكو في ذلك، وان السوفيات ارتكبوا سلسلة طويلة من الاخطاء على امتداد السنوات الماضية. ومنها، كذلك، خلق المحاور في العالم العربي، والعمل لخدمة مصالحهم القومية الضيقة، واتهام السادات للسوفيات بأنهم كثيراً ما خذلوا مصر عسكرياً، وانهم خذلوا الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، في العام ١٩٧٠، وطالبوا بوقف اطلاق النار، ولم تكد تمضي بعد على نشوب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ سوى ثماني واربعين ساعة. واتهمهم اخيراً، بأنهم قطعوا امدادات السلاح بعد الحرب، ولم يرسلوا سوى باخرة سلاح واحدة منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، كما أنهم طالبوا بالفائدة على القروض العسكرية. وأضاف السادات، انه نتيجة هذه الامور كلها، وهي تشكّل محاولة ترمي الى تركيعه، فهو اعلن ان المعاهدة لم تحترم من قبل الجانب السوفياتي وطالب مجلس الشعب بالغائها[٥٩].

كان لا بدّ ان يولد ذلك ارباكاً في أوساط صانعي القرار في الكرملين، حيث ساد التردّد والنقاشات المحتدمة التي تواصلت قرابة اسبوعين، جاء بعدها ردّ الحكومة السوفياتية على شكل مذكرة دبلوماسية سلّمت الى السلطات المصرية، حمّلتها موسكو فيها المسؤوليات الخطرة المترتبة على عملها هذا وعلى سعيها لتعقيد العلاقات السوفياتية ـ المصرية والقضاء على التعاون بين البلدين. واتهمت المذكرة الزعامة المصرية بالانحراف عن مبادىء المعاهدة، كما اتضح من سياسة مصر حيال موضوع التسوية في الشرق الاوسط. وزادت المذكرة «ان الصفقات التي تمّت من وراء ظهر الدول العربية عزلت مصر، بشكل فعّال، عن النزاع العربي ـ الاسرائيلي». الّا ان الموضوع الاكثر حيوية، بالنسبة الى موسكو، هو ان هذه «الصفقات تمّت سراً وفي معزل عن أصدقاء الشعب المصري الحقيقيين [أي السوفيات]، على الرغم من «ان معاهدة الصداقة تنصّ على ضرورة المشاورة بين الطرفين بشأن الامور الهامة». ويبدو ان هذا الامر هو من أكثر الامور التي أثارت حفيظة صانعي السياسة السوفياتية حيال سياسة السادات بعد العام ١٩٧٣، كما اتضح من حجم الانتقادات السوفياتية بشأن